الأمم المتحدة

TD/B/C.I/MEM.2/11

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.: General
9 April 2010
Arabic
Original: English

مجلس التجارة والتنمية
لجنة التجارة والتنمية
اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن السلع الأساسية والتنمية
الدورة الثانية
جنيف، ٢٤-٢٥ آذار/مارس ٢٠١٠

تقرير اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن السلع الأساسية والتنمية عن أعمال دورته الثانية

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، من ٢٤ إلى ٢٥ آذار/مارس ٢٠١٠

المحتويات

الصفحة

أولاً - موجز الرئيس ٣

ألف- عرض عام ٣

باء - التطورات والتحديات التي تشهدها أسواق السلع الأساسية: الحالة الراهنة والصورة المرتقبة - السلع الزراعية ٣

جيم- التطورات والتحديات التي تشهدها أسواق السلع الأساسية: الحالة الراهنة والصورة المرتقبة - قطاعات النفط والغاز والمعادن والفلزات ٥

دال - استعراض وتحديد الفرص المتاحة لتنويع مصفوفة الطاقة، بما في ذلك أنواع الطاقة المتجددة، مع إدراك احتياجات البلدان، من أجل ضمان إقامة توازن سليم بين الأمن الغذائي والشواغل المتصلة بالطاقة ٩

هاء - السياسات الاستثمارية والمالية المتعلقة بالحصول على الموارد المالية اللازمة للتنمية المعتمدة على السلع الأساسية، بما في ذلك ما يتعلق بالحصول على المساعدة الإنمائية الرسمية، والمعونة من أجل التجارة وغير ذلك من الإمكانيات ١١

(A) GE.10-50599 210410 220410

الرجاء إعادة الاستعمال

واو - استعراض وتحديد الأساليب التي يمكن بها استخدام السياسات والأدوات ذات الصلة بالتجارة لحل المشكلات المتعلقة بالسلع الأساسية (اتفاق أكرا، الفقرة ٩٣) ١٥

ثانياً - المسائل التنظيمية ١٨

ألف- انتخاب أعضاء المكتب ١٨

باء - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل..... ١٨

جيم- نتائج الدورة ١٨

دال - اعتماد تقرير الاجتماع ١٩

المرفق

الحضور ٢٠

أولاً – موجز الرئيس

ألف – عرض عام

١- تناولت الجلسة الافتتاحية لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات الثاني بشأن السلع الأساسية والتنمية القضايا الرئيسية المتعلقة بالتطورات والتحديات التي تشهدها أسواق السلع الرئيسية. ونظرت في تحديد الفرص المتاحة لتنويع مصفوفة الطاقة، والطريقة التي يمكن بها استخدام السياسات والأدوات ذات الصلة بالتجارة لحل مشكلات السلع الأساسية، فضلاً عن الطريقة التي يمكن بها للسياسات الاستثمارية والمالية أن تعزز إمكانية الحصول على الموارد المالية اللازمة للتنمية القائمة على السلع الأساسية.

٢- وأكد الموظف المسؤول عن الأونكتاد الذي ينوب عن الأمين العام للأونكتاد، في ملاحظاته الاستهلالية، الحاجة إلى النظر بعناية في الأزمة المالية العالمية الأخيرة وما يترتب عليها من آثار في أسواق السلع الأساسية. وقال إنه ينبغي التركيز بوجه خاص على البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية وذات الاقتصادات غير المنوَّعة، وإن تقلب الأسعار وتردي معدلات التبادل التجاري أديا، في جملة أمور، إلى أزمة الديون وانعدام الأمن الغذائي في تلك البلدان.

٣- واسترعى الموظف المسؤول عن الأونكتاد النظر أيضاً إلى الافتراض القائل إن الأزمة المالية العالمية ربما كانت وراء تفاقم دورة "الازدهار والكساد" الثابتة في قطاع السلع الأساسية. وأشار إلى بحوث أجراها الأونكتاد وأخرى مستقاة من الوسط الأكاديمي تبين أنه يمكن إرجاع طفرة أسعار السلع الأساسية إلى عوامل غير أساسية، بما في ذلك ما يسمى "أمولة" "financialization" أسواق السلع الأساسية.

٤- وحث المشاركين على النظر في جميع القضايا المطروحة في وثائق المعلومات الأساسية المعدة لاجتماع الخبراء وعلى تناول مسائل السياسات العامة المثارة فيها.

باء – التطورات والتحديات التي تشهدها أسواق السلع الأساسية: الحالة الراهنة والصورة المرتقبة – السلع الزراعية

٥- في منتصف عام ٢٠٠٨ بلغت أسعار السلع الزراعية ذروتها خلال فترة ٣٠ سنة. وبعد أن انتشرت الأزمة المالية العالمية فعلياً في أواخر ذلك العام، هبطت الأسعار هبوطاً مذهلاً وواصلت هبوطها في بداية عام ٢٠٠٩، ثم ارتفعت من جديد بحلول منتصف عام ٢٠٠٩، ولكن إلى مستويات أدنى بكثير من مستويات الذروة التي بلغتها في

عام ٢٠٠٨. ومثّل هذا التأرجح المذهل في الأسعار آخر دورة "ازدهار وكساد" في أسواق السلع الأساسية.

٦- وعلى الرغم من أن الخبراء يعتبرون العوامل الأساسية (مثل ضعف المحاصيل في أستراليا وانخفاض النواتج في أوروبا) أهم العوامل المحدِّدة لأسعار السلع الزراعية، فقد تم تعيين عدد من العوامل الإضافية التي كانت وراء الاضطراب في أسواق السلع الزراعية في السنوات القليلة الماضية. وأهم هذه العوامل، في نظر الخبراء، هي العوامل التالية:

(أ) المضاربة؛

(ب) نقص الاستثمارات في القطاع في العقدين السابقين، والمعوِّقات في جانب العرض، وتأثير تغير المناخ؛

(ج) إحلال إنتاج الإيثانول الأحيائي، مثلاً، محل الحبوب الغذائية.

١- المضاربة

٧- أشار الخبراء إلى أن تقلب أسعار السلع الغذائية كان بوجه عام، على مدى العقدين الماضيين، أدنى مما كان عليه في السبعينات والثمانينات. ومع ذلك، ازداد تقلب أسعار الحبوب والزيوت النباتية، ربما بسبب انخفاض المخزونات و/أو استخدام الحبوب الغذائية لإنتاج الوقود الأحيائي أمام تصاعد أسعار الوقود الأحفوري. ولاحظ الخبراء أن أسعار سلع زراعية أساسية، مثل الأرز ولحم البقر، كانت أيضاً شديدة التقلب خلال عام ٢٠٠٨، ولكن تقلبها كان ظاهرة عابرة، وأن طبيعة التقلب القصيرة الأجل قد أعقبت نمط أنشطة المراهنات التي يمارسها المضاربون. وأعرب بعض المندوبين عن رأي مفاده أنه يمكن اتباع نهج يتمثل في تنظيم أنشطة المضاربة، لكن الخبراء أشاروا إلى أن المضاربة توفر سيولة للأسواق وأن المضاربين ضروريون لتحديد الأسعار بالتفاوض بين المشتري والبائع ولتشغيل آليات التحوّط.

٨- وأشار الخبراء إلى أن حالة تقلب أسعار السلع الغذائية ربما تفاقمت بسبب بعض السياسات والتدابير القصيرة الأجل، كفرض تعريفات وأنواع من الخطر على الصادرات. ولفت أحد الخبراء الانتباه إلى ضرورة وضع آليات تمويل لدعم شبكات الأمان الاجتماعية في البلدان النامية المعتمدة على تصدير السلع الأساسية. فالتقلب الشديد في الأسعار يحد من قدرة هذه البلدان على تخطيط وتنفيذ استراتيجياتها الإنمائية، بما في ذلك برامجها الصحية والاجتماعية والتعليمية.

٢- نقص الاستثمارات، والمعوقات في جانب العرض، وتغير المناخ

٩- سلط الخبراء الضوء على استمرار نقص الاستثمارات في الزراعة خلال العقدين الماضيين. ويقدر أن الاستثمارات في القطاع تبلغ حالياً قرابة ٠,٢ في المائة من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. وأدى انخفاض الاستثمارات الزراعية، المقترن بمعوقات في جانب

العرض، إلى تخلّف العرض عن تلبية ازدياد الطلب، وأدى ذلك، بدوره، إلى تفاقم تقلب الأسعار. وأشار المراقبون إلى ضرورة زيادة الاستثمارات في الزراعة زيادة جوهرية إذا أريد القضاء على الفقر المدقع والجوع بحلول عام ٢٠١٥، وإلى معالجة أوجه الضعف في جانب العرض. وستقتضي زيادة الاستثمارات في القطاع أيضاً إعادة التفكير في الهيكل العالمي للسلع الأساسية وإعادة النظر في الاتفاقات الدولية للسلع الأساسية. وطُلب إلى المنظمات الدولية تقييم المنافع الإنمائية للاتجاهات الجديدة، مثل طفرة الاستثمار الأجنبي المباشر و"اغتصاب الأرض" من جانب صناديق الأموال السيادية والحكومات الساعية إلى حماية الأمن الغذائي لسكانها إزاء سكان البلدان المضيفة. وتناولت اقتراحات أخرى ضرورة حفز الدعم المحلي الذي لا يقوض الزراعة، وتعزيز البرامج الزراعية الوطنية والتعاون الاقتصادي الإقليمي. وأشير أيضاً إلى تغير المناخ وإلى المعوقات المتصلة بالموارد، وخاصة فيما يتعلق بالمياه، بوصفها عناصر يمكن أن تحدد حركات الأسعار. وحث المندوبون الأونكتاد على إجراء تحليل معمق لتأثير تغير المناخ على الإنتاج الزراعي بغية تبيّن الحلول المناسبة لمعالجة هذه المسألة.

٣- استخدام الحبوب الغذائية لإنتاج الوقود الأحيائي

١٠- أعرب الخبراء عن آراء مختلفة فيما يتعلق بمقدار تأثر السلع الزراعية الأساسية بالطلب على الإيثانول الأحيائي، الذي يقدر أنه سيزداد إجمالاً بنسبة تتراوح بين ١٠ و٣٠ في المائة.

١١- وخلال المناقشات التي تلت ذلك، أشار معظم المندوبين إلى أن الإعانات التي تقدم بشأن إنتاج السلع الزراعية (كالقطن مثلاً) في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تتسبب في هبوط الأسعار الدولية، وبذلك، لا تشجع على القيام باستثمارات زراعية. وأشار الخبراء أيضاً إلى أن تأخر استجابة العرض (في هذه الحالة لهبوط الطلب) ربما فاقم هبوط الأسعار. وأشار الخبراء كذلك إلى أنه يمكن تقوية الطلب من خلال اتباع مجموعات من تدابير الحفز، مثل التدابير التي تنفذها البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وبعض الاقتصادات الناشئة كالصين والهند. وأشير بوجه خاص إلى مجموعة تدابير الحفز التي تنفذها الصين بوصفها أداة رئيسية في تعافي الطلب منذ الربع الثاني من عام ٢٠٠٩. وقد أدت مبادرة السياسة الصينية إلى زيادة الطلب على المعادن والركازات والفلزات بوجه خاص.

جيم - التطورات والتحديات التي تشهدها أسواق السلع الأساسية: الحالة الراهنة والصورة المرتقبة - قطاعات النفط والغاز والمعادن والفلزات

١- النفط والغاز

١٢- ارتفعت أسعار النفط بمقدار ١٥ مثلاً بين عامي ١٩٩٩ و٢٠٠٨. فقد هبطت أسعار النفط الخام من ١٤٧ دولاراً للبرميل - وهو مستوى الذروة الذي بلغته في منتصف

عام ٢٠٠٨ – إلى حوالي ٣٠ دولاراً للبرميل في نهاية عام ٢٠٠٨، وبقيت في هذا المستوى خلال القسم الأكبر من الربع الأول من عام ٢٠٠٩. ثم عادت الأسعار إلى الارتفاع إلى حوالي ٨٠ دولاراً للبرميل واستقرت عند هذا المستوى.

١٣- وأشار الخبراء إلى أن الهبوط الحاد في أسعار النفط من الذروة التي وصلتها في منتصف ٢٠٠٨ يعود إلى مجموعة من العوامل المتضافرة: التراجع عن مواقف المضاربة، والانخفاض الحاد في الطلب بسبب الأزمة المالية والاقتصادية، وتقلص إمكانية الحصول على التمويل التجاري. وحددوا ثلاثة اتجاهات رئيسية في السوق العالمية للنفط:

(أ) تحوّل الطلب من البلدان المتقدمة إلى الاقتصادات الناشئة؛

(ب) تزايد تأثير تجارة المضاربة؛

(ج) تزايد قوة الارتباط بين أسواق النفط وأسواق أخرى مثل الأسواق الزراعية والمالية (أي معاملة النفط كـ "صنف أصول").

١٤- ففيما يتعلق بتحول الطلب من البلدان المتقدمة إلى الاقتصادات الناشئة، لاحظ الخبراء أن انتعاش سعر النفط في عام ٢٠٠٩ يرجع جزئياً إلى انتعاش الطلب في الصين والهند على نحو عوض معه الانخفاض الحاد في الطلب من البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

١٥- وفيما يتعلق بتأثير تجارة المضاربة على أسواق عقود النفط الآجلة وأسواق المشتقات، أشير إلى أنه على الرغم من أن عدد عقود النفط المتاجر به يومياً في الأسواق المنظَّمة (بورصات السلع الأساسية) أو مباشرة بين الطرفين (العقود الآجلة وعقود المشتقات التي تتم خارج البورصة) يمكن أن يمثل مقداراً يصل إلى ١١ مليار برميل، فإنه لا يُطلب في الواقع مادياً في كل يوم سوى ٨٥ مليون برميل[(١)] للاستهلاك "الحقيقي" (أي للاستخدامات الصناعية والتجارية والمحلية). وعليه، فإن أحجام ما يسمى "التجارة الورقية" تقزِّم حجم النفط المطلوب فعلياً للاستهلاك. وأشير إلى أن نشاط المضاربة يضخّم حجم النفط المتاجر به ويزيد التقلب. إلا أن بعض الخبراء أشاروا إلى أن تقلب الأسعار أقل وضوحاً في حالة السلع المتاجر بها في البورصات منه في حالة السلع غير المتاجر بها في تلك البورصات.

١٦- وأشار الخبراء إلى الدور الذي تؤديه أطراف فاعلة غير تجارية (أي ليست لها مصلحة راسخة في السلعة الأساسية المعنية) وأثاروا قضية تشديد لوائح تنظيم ومراقبة تجارة المضاربة. غير أنه أشير إلى أن المضاربين يجلبون السيولة إلى أسواق السلع الأساسية، وأن هذا الأمر مرغوب فيه لأغراض التحوّط.

(١) تفيد الوكالة الدولية للطاقة بأنه يتوقع أن يتناقص الطلب العالمي على النفط لعام ٢٠٠٩ سنوياً إلى ٨٤,٩ مليون برميل في اليوم.

١٧- وفيما يتعلق بالترابط بين أسواق النفط والأسواق الأخرى، أشير إلى أن إحدى النتائج التي أسفر عنها هذا التطور هي أن التوصل إلى توافق آراء بشأن الأسعار في أسواق الأجل الطويل بات الآن أكثر تعقيداً وربما أسفر عن زيادة تقلب الأسعار. وأشار بعض المندوبين إلى أن عمليات التأرجح الكبيرة في قيمة العملات الرئيسية قد أثرت أيضاً في أسعار النفط.

٢- المعادن والفلزات

١٨- في بداية عام ٢٠٠٨ بلغت الأسعار في السوق ذروتها مع توسع الاستثمار في التعدين وتحقق أرباح قياسية. ولكن بحلول نهاية عام ٢٠٠٨ هبطت الأسعار وتعيَّن إجراء تخفيضات في الإنتاج وأُغلقت بعض المناجم. وحدث انتعاش طفيف بحلول منتصف عام ٢٠٠٩ مثلما حدث لسلع أساسية أخرى.

١٩- وحُدد خلال المناقشات عدد من التحديات التي تواجهها صناعة المعادن والفلزات، وهي تتركز حول كيفية الاستجابة لأنماط الطلب المتطورة في الأجلين القصير والطويل. وتشمل هذه التحديات:

(أ) تقييم القدرة الإنتاجية وتوسيعها؛

(ب) ضمان الشفافية وكفاءة الأسواق من أجل الحد من تقلبات الأسعار والمساعدة على تحديد الأسعار بالتفاوض بين المشتري والبائع؛

(ج) الحاجة إلى معالجة "الداء الهولندي" و"نقمة الموارد".

٣- تقييم القدرة الإنتاجية وتوسيعها

٢٠- أشار الخبراء إلى حدوث تحوّل في إنتاج بعض المعادن غير الحديدية (النحاس، والرصاص، والنيكل، والتوتياء) على مدى السنوات الخمسين الماضية من أوروبا إلى أمريكا الشمالية وآسيا وأمريكا اللاتينية وبدرجة أقل، إلى أفريقيا. وحُددت اتجاهات جديدة في مجال الإنتاج، بما في ذلك إعادة التدوير و"التعدين الحضري". ويمثّل هذا النشاط، في بعض البلدان، نسبة تصل إلى ٨٠ في المائة من الإنتاج. ثم إن تحسين تكنولوجيا استصلاح المناجم وتحسين أساليب الاستخراج من أصناف الركاز الأدنى درجة قد تكون لهما آثار إيجابية على الإنتاج في الأجل الطويل. غير أن المزايا التي تتحقق في هذا الصدد على صعيد الإنتاج قد تقضي عليها التخفيضات التي تُجرى في ميزانيات الاستكشاف، التي لاحظ الخبراء أنها أكبر تخفيضات أجريت خلال فترة ٢٠ عاماً. وقد يسفر ذلك عن تخفيض الإنتاج في الأجل المتوسط.

٢١- وقد تحوَّل الإنتاج أيضاً من أمريكا إلى آسيا، مع بروز الصين كأكبر مستهلك اليوم. ولاحظ الخبراء أن تغير نمط الإنتاج والاستهلاك أدى إلى تغيرات هامة في معدلات التبادل التجاري وأنماط الاستثمار.

٢٢- وأشار الخبراء إلى أن المعادن، شأنها شأن السلع الأساسية الأخرى، شهدت مستوىً عالياً من تقلب الأسعار. وإذا كانت حركات الأسعار يمكن أن تفسَّر كرد فعل على حالة عدم اليقين في الأسواق، فقد تم تحديد عوامل أخرى، مثل نمط الطلب من الصين، والتخفيضات الحادة في الاستثمارات، وأخيراً، وليس آخراً، مضاربة المستثمرين، بوصفها الأسباب الكامنة وراء حركات الأسعار الأخيرة في أسواق المعادن والفلزات.

٤- شفافية السوق

٢٣- شدد المشاركون على أهمية زيادة شفافية السوق من أجل الحد من تقلبات الأسعار، وعلى أهمية الأخذ بتدابير لمراقبة المضاربة، التي ساهمت جزئياً في ارتفاع الأسعار وفي تقلبها. وأشير إلى أهمية توفير البيانات الدقيقة بوصفها عنصراً جوهرياً في عملية اتخاذ القرارات المستنيرة. وفي هذا الصدد، حُث الأونكتاد على تنفيذ قرار اتُخذ في المؤتمر الثالث عشر المعني بالنفط والغاز، الذي عقد في أفريقيا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. واقتُرح في هذا القرار أن يقوم الأونكتاد بتنسيق برنامج تبادل المعلومات المتعلقة بالموارد الطبيعية وتيسير تنفيذه، وهذا البرنامج هو منهاج تفاعلي لتبادل المعلومات المنظمة والموحدة والشاملة عن البيانات الجغرافية العلمية وسائر البيانات المتصلة باستغلال الموارد الطبيعية وتحويلها وتسويقها.

٥- "الداء الهولندي" و"نقمة الموارد"

٢٤- رأى الخبراء أن معالجة القابلية للتأثر بالداء الهولندي تشكل إحدى وسائل معالجة نقمة الموارد، التي تكمن أسبابها الرئيسية في شيوع السلوك الساعي إلى الريع وأشكال الإدارة ذات الطابع غير التمثيلي.

٢٥- وأشار المندوبون إلى أن المهم فصل القطاع الزراعي عن قطاع التعدين في إيجاد حلول لظاهرة الداء الهولندي. ويمكن إيجاد حلول في تصميم وتنفيذ سياسات اقتصاد كلي سليمة، كما تم البرهان على ذلك في بوتسوانا وشيلي والنرويج.

٢٦- ولُفت الانتباه، لدى مناقشة نقمة الموارد التي تواجهها بعض البلدان، إلى ضرورة ضمان تقاسم منصف للأرباح بين المستثمرين والدول المضيفة، وبين هذه الأخيرة والمجتمعات المحلية. وأشير إلى أن العديد من البلدان المنتجة ابتُليت بنقمة الموارد (أي أنها لم تستفد من حيث النمو الاقتصادي من ثرواتها من الموارد الطبيعية)، رغم أنه لا حاجة إلى أن يكون الأمر كذلك.

دال – استعراض وتحديد الفرص المتاحة لتنويع مصفوفة الطاقة، بما في ذلك أنواع الطاقة المتجددة، مع إدراك احتياجات البلدان، من أجل ضمان إقامة توازن سليم بين الأمن الغذائي والشواغل المتصلة بالطاقة

٢٧- عرض الخبراء تطور مصفوفة الطاقة لغاية عام ٢٠٣٠ في إطار سيناريوين: (أ) سيناريو الوضع الراهن (مرجعي) القائم على اتجاهات الاستهلاك وسياسات مراقبة الكربون الراهنة، التي قد تؤدي إلى مستويات عالية من انبعاثات الكربون لا يمكن تحملها؛ و(ب) سيناريو بديل، يتوخى زيادة جوهرية في الطاقات المتجددة ويمكن تشجيعه من خلال تدابير السياسات العامة.

٢٨- وسلط الخبراء الضوء على ضرورة أن تقوم الحكومات بتصميم وتنفيذ سياسات تهدف إلى زيادة النسبة المئوية لمساهمة الطاقات المتجددة في المصفوفة الإجمالية للطاقة. وأشير كذلك إلى أنه يجري الآن تحول في القدرة من الطاقة التقليدية نحو الطاقة المتجددة وإلى أن التقديرات الأخيرة تشير إلى أن الإمكانات العالمية للطاقة المتجددة أكبر بحوالي ٢٠ مرة من معدلات الاستهلاك الراهنة. وذكر الخبراء أن ميزة الطاقة المتجددة هي أنها لا تتطلب على الدوام "لاعبين" كباراً لتركيبها وتوزيعها.

٢٩- وخلال المناقشات التي تلت ذلك، تركز النقاش، في المقام الأول، على التوازن بين تنمية الطاقة المتجددة والأمن الغذائي. وأشار الخبراء إلى القضايا الأساسية التالية التي تتمحور حولها المناقشة الحالية المتعلقة بالأمن الغذائي مقابل الطاقة:

(أ) الحاجة إلى تحديد الروابط بين تنمية الوقود الأحيائي والأمن الغذائي؛

(ب) الحاجة إلى إجراء مناقشة واقعية حول مساهمة أنواع الوقود الأحيائي في التنمية المستدامة كأساس لسن سياسات تفضي إلى تنمية الطاقة الأحيائية؛

(ج) الحاجة إلى تطوير التكنولوجيات المناسبة.

١- الروابط بين تنمية الوقود الأحيائي والأمن الغذائي

٣٠- أشار بعض المندوبين إلى أنه لا توجد صلة مباشرة بين تنمية الوقود الأحيائي والأمن الغذائي، وإلى أن هناك عوامل أخرى يمكن أن تفسر الأزمات الغذائية، ومنها توزيع الموارد الغذائية بصورة غير متساوية، وعدم وجود إطار سياساتي مناسب لمعالجة المشكلة. فاستخدام قصب السكر لإنتاج الإيثانول، مثلاً، لا ينافس، بصورة مباشرة، إنتاج الأغذية، وبالتالي، فإنه يعدّ وسيلة لإنتاج الوقود الأحيائي أنجع من الاعتماد على الحبوب. وأشير إلى أن إنتاج الوقود الأحيائي من الحبوب غير مستدام من حيث تكاليف الرعاية الاجتماعية والتكاليف البيئية.

٣١- وأشار بعض الخبراء إلى أن الأمن الغذائي تعرض جزئياً للخطر كنتيجة للممارسات غير المستدامة في الزراعة الصناعية. وخير مثال على ذلك انخفاض محاصيل الحبوب، واستتراف

المياه (الاستخدام المفرط والهدر)، وتآكل التربة السطحية، واختفاء حشرات التلقيح، ومنها النحل، واستخدام المدخلات الكيميائية الزراعية غير المستدامة.

٣٢- وأشار بعض المندوبين إلى أهمية وضع نماذج زراعية شاملة يمكن بواسطتها للإنتاج الزراعي أن يشتمل على إنتاج طاقة ومنتجات ثانوية أخرى لتربية الماشية، مثلاً. ويمكن تطبيق نفس هذا النموذج في بلدان أخرى بغية التشجيع على الاستهلاك المحلي للمنتجات الثانوية الزراعية ضمن سياق إقليمي، كجزء من برنامج إقليمي مستدام بشأن التنمية الزراعية.

٢- المناقشة المتعلقة بمساهمة أنواع الوقود الأحيائي في التنمية المستدامة كأساس لسن سياسات تفضي إلى تنمية الطاقة الأحيائية

٣٣- أكد المندوبون أن الطاقات الهائلة للكتلة الأحيائية في أفريقيا تخلق إمكانيات هامة لتحسين فرص الوصول على نطاق واسع إلى الطاقة إذا وضعت سياسات مناسبة لتعزيز الطاقة الأحيائية. إلا أن العقبات القائمة أمام تنمية الطاقة الأحيائية في أفريقيا هائلة، ومنها عدم كفاية الاستثمارات العامة والخاصة، والقدرة على إدراك المخاطر، والافتقار إلى التكنولوجيا وإلى الإطار التنظيمي المناسب. ولمعالجة هذا الوضع، شدد الخبراء على أن هناك حاجة إلى إيجاد: (أ) بيئة قانونية وتنظيمية تمكّن من تنمية الطاقة الأحيائية؛ (ب) سوق للطاقة في الأجل الطويل من أجل التقليل إلى الحد الأدنى من المخاطر التي يتعرض لها المستثمرون وتشجيع مشاركة القطاع الخاص. وقدم أحد الخبراء وصفاً للصندوق الأفريقي للوقود الأحيائي والطاقة المتجددة التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، الذي أنشئ لتوفير التمويل للطاقات المتجددة بغية التصدي لقضايا أمن الطاقة وتغير المناخ وسوق الكربون.

٣٤- وأشار المندوبون إلى أنه يمكن استخدام حلول أخرى في مجال السياسات العامة لتدبر اتجاهات استهلاك الطاقة والتخلص من الوضع الحالي للطاقة. فبالإضافة إلى الجهود المبذولة في مجال السياسات العامة على المستويين العالمي والوطني لزيادة كفاءة الطاقة، يمكن تشجيع تغيرات السلوك على مستوى الأسرة المعيشية. وعلى سبيل المثال، يمكن حمل المستهلكين على استخدام الطاقة المتجددة عن طريق الحوافز السوقية والضريبية. بيد أنه أشير إلى أن اتباع هذا النهج يتوقف على مدى رغبة الحكومات في التخلي عن الضرائب المفروضة على أنواع الوقود الأحفوري، نظراً إلى أن هذه الضرائب تشكل مصدراً رئيسياً من مصادر إيرادات الخزانة الوطنية.

٣٥- وأشير إلى أن بعض البلدان نفذت تشريعات بشأن إعادة التدوير أفضت إلى نظام طاقة دينامي ومستدام.

٣- تطوير التكنولوجيات المناسبة

٣٦- أشير إلى أن مستقبل الطاقة البديلة مرتبط بالابتكار التكنولوجي. وسلِّط الضوء على استخدام الطحالب لإنتاج الديزل الأحيائي وعلى أهمية التكنولوجيا الأحيائية في تطوير

أصناف جديدة من المحاصيل تستخدم في إنتاج الوقود. غير أن المناقشة المتعلقة بالكائنات المحورة وراثياً استمرت وبحثت فيها المدخلات الكبيرة نسبياً اللازمة، إلى جانب القابلية للمرض وتأثير تغير المناخ. وأعرب الخبراء عن شواغل بشأن الاحتكار الذي تمارسه تكنولوجيا التحوير الجيني في مجال الأغذية والزراعة من خلال براءات الجينات. وفي هذا الصدد، أبرزت الحاجة إلى الزراعة العضوية وإلى نظم طاقة ونظم غذائية ممركزة. ويمكن أن تنطوي هذه النظم على إمكانات لتوفير الغذاء للعالم والتعويض عن انبعاثات غازات الدفيئة، على السواء.

٣٧- وتتوفر، في البلدان ذات العدد الكبير من السكان وذات الثروة الحيوانية الكبيرة، فرص هائلة لإنتاج الطاقة من النفايات عن طريق تكنولوجيات الهضم اللاهوائي.

٣٨- وأعرب بعض المندوبين عن رأي مفاده أن أنواع الوقود الأحيائي يمكن أن تكون عنصراً جوهرياً في أمن الطاقة للبلدان النامية وأن تمثل بديلاً مهماً لواردات الوقود الأحفوري. وأشير إلى أن بعض البلدان الأفريقية أحرزت تقدماً ذا شأن في إنتاج الطاقة من الكتلة الأحيائية. وشجع المندوبون على توسيع تجربة اشتقاق الطاقة من السرغوم المحلّى في نيجيريا لتشمل بلداناً أخرى في المنطقة. وقدم الخبراء أيضاً أمثلة عن أشكال أخرى من الطاقة يمكن تطويرها للمساعدة على الحد من الاعتماد على أنواع الوقود الأحفوري.

٣٩- وبغية إثارة النقاش حول الكيفية التي يمكن بها لأنواع الوقود الأحيائي أن تسهم بنصيب أكبر في مصفوفة الطاقة في المستقبل وفي تحقيق هدف التنمية المستدامة، أشار المشاركون إلى الحاجة إلى توفر معلومات دقيقة قائمة على العلم بشأن إنتاج الوقود الأحيائي. وسيشكِّل ذلك عنصراً رئيسياً يتيح للدول نظرة غير متحيزة في عملية وضع السياسات الوطنية المتعلقة بالطاقات المتجددة. ومن ناحية أخرى، فإن استخدام مصطلحات فضفاضة وغير دقيقة يسهم عادة في إساءات فهم كبيرة بخصوص الوقود الأحيائي. ومن الضروري اتباع نهج متوازن لمقارنة مصادر الطاقة المتجددة. وينبغي أن يبيِّن هذا النهج الفرص والتحديات التي ينطوي عليها كل مصدر من مصادر الطاقة المتجددة ضمن السياقات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

هاء - السياسات الاستثمارية والمالية المتعلقة بالحصول على الموارد المالية اللازمة للتنمية المعتمدة على السلع الأساسية، بما في ذلك ما يتعلق بالحصول على المساعدة الإنمائية الرسمية، والمعونة من أجل التجارة وغير ذلك من الإمكانيات

٤٠- شهدت الأسواق، منذ نهاية عام ٢٠٠٧، نقصاً خطيراً في السيولة، رافقه عزوف عن المخاطر. فقد سُجل طوال عام ٢٠٠٨ نقص في الإقراض الخاص بتمويل التجارة يتراوح ما بين ١٠٠ و٣٠٠ مليار دولار، وارتفعت أسعار فائدة القروض، بحلول الربع الرابع من عام ٢٠٠٩، إلى أكثر من ثلاثة أمثال أسعار فائدة نفس أنواع قروض تمويل التجارة التي

كانت سائدة قبل الأزمة. وهذا الانخفاض في السيولة المالية، المعروف باسم "ضائقة الائتمان"، أدى إلى الحد من الفرص التجارية للبلدان النامية.

٤١- وسلَّط الخبراء الضوء على ما كان للأزمة المالية من أثر تخريبي على التجارة، وشمل النقاش عدداً من المواضيع الأساسية التي أثرت على إمكانية الحصول على الموارد المالية:

(أ) أسباب أزمة السيولة وسبل معالجة مشكلات السيولة؛

(ب) تقلب أوضاع الأسواق والقدرة على فهم المخاطر؛

(ج) انخفاض معدلات التبادل التجاري للبلدان المعتمدة على تصدير السلع الأساسية.

١- سبب أزمة السيولة

٤٢- تقصَّت مجموعة من خبراء منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي أثر الأزمة السابقة التي شهدتها السوق الآسيوية على عرقلة تمويل التجارة فيها. وكشفت الدراسة عدداً من أسباب اضطراب السوق الآسيوية. ومن هذه الأسباب ازدياد إدراك المخاطر، وعدم توفر التمويل الكافي عند اللزوم و"سلوك القطيع" في الأسواق التجارية، وضعف النظم المصرفية المحلية، وتركز المخاطر داخل النظام المصرفي، وعدم تنسيق السياسات. وتحولت المجموعة إلى منتدى يقترح أفضل الممارسات في مجال تمويل التجارة، ويدعو أيضاً إلى ضرورة بذل مجهود تعاوني تشارك فيه جهات مقرِضة إقليمية ودولية من أجل توفير دعم تمويل مشترك لتشجيع الإقراض من القطاع الخاص.

٤٣- وأبرز المشاركون مختلف مصادر التمويل. ولئن كان من الممكن تقييم المساعدة الإنمائية الرسمية والتعاون الاقتصادي (لاستهداف تنمية البنى التحتية مثلاً)، فإنه يصعب تقييم فعالية مصادر تمويل صغار المنتجين وتوافرها. وبُحثت المخاطر المرتبطة بالتمويل القصير الأجل الموفر لصغار المنتجين، بما فيها مخاطر إعسار الطرف الآخر ومخاطر عدم تحقيق الأداء المطلوب، وأشير إلى أنه ربما تم تضخيم هذه المخاطر في أعقاب إلغاء مجالس التسويق في العديد من البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية.

٤٤- وقدم عدد من المقترحات لمعالجة مشكلة السيولة المالية. وتركزت المناقشات على ضرورة تعبئة موارد جديدة بزيادة قدرة برامج تيسير تمويل التجارة التي وضعتها الوكالات، المالية المتعددة الأطراف وتأمين سلاسل توريد كبيرة من خلال تقديم دعم من جانب وكالات ائتمانات التصدير وإنشاء صندوق عالمي للسيولة التجارية لزيادة قدرة الائتمانات التجارية فيما بين مصارف البلدان النامية. وأشير إلى مبادرة مجموعة الـ ٢٠ القاضية بتوفير مبلغ إضافي قدره ٢٥٠ مليار دولار لدعم القدرة على تمويل التجارة من ثلاثة مصادر هي:

(أ) وكالات ائتمانات التصدير من البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبلدان غير الأعضاء فيها. وأشير إلى أن هذه الوكالات توفر رأسمالاً عاملاً لتمويل كل من الصادرات والواردات وتقوم، أكثر فأكثر، بعمليات على صعيد إقليمي لدعم سلاسل التوريد المحلية؛

(ب) مصارف التنمية الإقليمية والبرامج المعززة لتيسير تمويل التجارة التابعة لمؤسسة التمويل الدولية؛

(ج) البرنامج العالمي للسيولة التجارية الخاص بمؤسسة التمويل الدولية وإقراض المصارف التجارية.

٤٥- ولوحظ أنه حدثت، منذ اجتماع مجموعة الـ ٢٠ في بتسبورغ، عودة للسيولة النقدية إلى الأسواق الرئيسية (الشمال - الشمال؛ والبرازيل والاتحاد الروسي والهند والصين، وكذلك الجنوب - الجنوب). ولُفت الانتباه إلى الدور الرئيسي الذي تؤديه وكالات ضمان ائتمانات التصدير في دعم سلاسل التوريد الدولية. إلا أنه أُقر بأن التحسينات في السيولة كانت أبطأ في أجزاء من أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى وأمريكا الوسطى وأفريقيا فيما يخص اللاعبين الصغار (وبخاصة في جانب الاستيراد).

٤٦- واقترح بعض المندوبين، خلال المناقشات، أن يتم إقناع صناديق الأموال السيادية بالاستثمار في التمويل الخاص بحالات الطوارئ الذي يمكن الاستفادة منه في إحلال الاستقرار في اقتصادات البلدان النامية. إلا أن مندوبين آخرين كانوا أكثر حذراً وقالوا إن ثمة حاجة إلى تحديد المزايا المحتملة لصناديق الأموال السيادية مقابل مصادر الاستثمار الأخرى.

٢- تقلبات الأسواق والقدرة على فهم المخاطر

٤٧- سلَّط الخبراء الضوء على محنة البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية، ولا سيما البلدان الواقعة في أفريقيا جنوب الصحراء. وأشير إلى أن تقلب الأسواق جعل من الصعب على هذه البلدان الاستفادة من العولمة. ومن بين الأسباب التي أشير إليها السلوك الساعي إلى الريع، وضعف المؤسسات، وضعف إدارة الاقتصاد الكلي، وهي أسباب زادت من قابلية تأثر عدة بلدان بالداء الهولندي. ويمكن أن يعزى تخلف أداء هذه البلدان أيضاً إلى فشل النظام الاقتصادي الدولي السائد في حل المشكلات التي ما زالت قائمة في قطاع السلع الأساسية، وبخاصة ضمان أن تتم التجارة على نحو متكافئ بشكل أكبر.

٤٨- وذكر أحد الخبراء أن القضية ليست قضية التقلب في حد ذاته وإنما "فرط" التقلب ومدى ما يُحدث ذلك من ضغط على أضعف البلدان. وأشير إلى أن البلدان يمكن أن تصبح أقل تأثراً من خلال الحد من التعرض لتقلبات الأسعار بتحسين المعلومات عن الأسواق والتنبؤ بها وإدارة المخاطر، والتكامل الاقتصادي الإقليمي. ويمكن أيضاً للبلدان أن تصبح أكثر قابلية

للتكيف مع التقلبات بتنفيذ تدابير مثل التسليم "في الوقت المطلوب بالضبط"، أو تكوين احتياطات من العملات الأجنبية، أو تحديد أسواق جديدة أو الارتقاء في سلسلة القيم.

٤٩- وأشار الخبراء إلى أن من المهم تحليل تأثير "الأمْوَلة" في أسواق السلع الأساسية بغية تقييم آثارها على كفاءة هذه الأسواق والنظر في السبب الذي دفع الأسواق إلى التصرف بصورة لا عقلانية، بحيث يمكن استخلاص الدروس مما حدث. وأشير إلى أن التجار في الأسواق المالية يكسبون المزيد من المال على حساب المزارعين الفقراء.

٥٠- وأشار الخبراء إلى أساليب لإدارة مخاطر الأسواق باقتراح تدابير تنظيمية لمراقبة المضاربة. وتضمنت الاقتراحات تطبيق أنواع من الرقابة على الحدود الإجمالية للوضع التعاقدي، وزيادة الشفافية في بعض أسواق العقود الآجلة، وتقييم الاشتراطات الهامشية، والنظر في فعالية بعض الأدوات القائمة على السوق. إلا أنه أشير إلى أنه ينبغي أن تعمل الأسواق "على أساس كلي" لضمان فعالية أدوات إدارة المخاطر المتاجر بها.

٥١- وأشير إلى مشاريع إدارة المخاطر التي شرع فيها الصندوق المشترك للسلع الأساسية ويجري تنفيذها فيما يتعلق بالكاكاو في كوت ديفوار، وتلك التي شرعت فيها منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة فيما يتعلق بالقطن في موزامبيق. ودُعي المشاركون إلى المشاركة في استعراض هذه المشاريع.

٥٢- واقتُرح أن ينظر الأونكتاد في إمكانية إيجاد مبادلات مادية لتحسين المعاملات وتحديد الأسعار بالتفاوض بين المشتري والبائع.

٣- انخفاض معدلات التبادل التجاري

٥٣- أشار المندوبون إلى أن الإعانات المقدمة في البلدان المتقدمة تخلق اضطرابات في الأسواق العالمية بتخفيضها أسعار المنتجات التي تتلقى الإعانات، الأمر الذي يجعل نفس المنتجات الواردة من مصادر لا تتلقى إعانات في البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية أقل قدرة على المنافسة. فالإعانات الزراعية، بالتالي، تقتطع الجزء الأدنى من الدخل المحتمل المتأتى من التجارة في المنتجات المتلقية للإعانات، وهذا الأمر، بدوره، له وقع اجتماعي واقتصادي في البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية. وقالوا إن توسيع نطاق مخططات الإعفاء من التعريفات والإعفاء من الحصص ليشمل جميع المنتجات القادمة من أقل البلدان نمواً في الأسواق الدولية سوف يساعد هذه البلدان على التعويض عن بعض الخسائر التي تسببت فيها الإعانات. ودعا المشاركون إلى التعجيل باختتام جولة الدوحة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف وإلى إزالة الإعانات والحواجز والتدابير التعريفية وغير التعريفية.

٥٤- ووُجه انتباه المندوبين إلى إخضاع صادرات ليسوتو من الصوف والموهير لمعايير صارمة تتعلق بالصحة العامة وصحة النبات. وفي هذا الصدد، أوصي بعدم استخدام المعايير المذكورة كتدبير حمائي، وبأن تحاط منظمة التجارة العالمية علماً بأي استخدام من هذا

القبيل. وأشير إلى أن المعونة المقدمة للتجارة يمكن أن تكون أداة فعالة في تحسين نظم الإنتاج والتسويق في ليسوتو بغية تعزيز قدرة البلد على تلبية معايير الصحة العامة وصحة النبات وغيرها من المعايير الخاصة والعامة المتعلقة بصادرات الصوف والموهير.

واو- استعراض وتحديد الأساليب التي يمكن بها استخدام السياسات والأدوات ذات الصلة بالتجارة لحل المشكلات المتعلقة بالسلع الأساسية (اتفاق أكرا، الفقرة ٩٣)

٥٥- أثبت الارتفاع الكبير في أسعار السلع الأساسية الذي حدث في الآونة الأخيرة أن هذا الارتفاع أصبح يشكل أكبر عقبة أمام تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بدلاً من أن يشكل فرصة، وأنه ينبغي اعتماد استراتيجيات جديدة للتصدي لهذه المشكلة. وشدد الخبراء، كما فعلوا في دورات أخرى، على تقلب الأسعار بوصفه أحد أسباب المشكلات القائمة في أسواق السلع الأساسية وبوصفه يشكل لب ما يسمى "إشكالية السلع الأساسية". وتتطلب معالجة هذه المشكلات أنواعاً من العلاج تتجاوز مجرد النظر في أساسيات السوق. وسُلط الضوء على دور المضاربة المفرطة في أسواق العقود الآجلة للسلع الأساسية بوصفها سبباً رئيسياً للتقلب الشديد في الأسعار وللازدهار والكساد في أسواق السلع الأساسية. ولاحظ المشاركون أنه كلما ازدادت النسبة المئوية للمضاربة، كلما ازداد حجم السيولة، وفي معظم الحالات، تقلب الأسعار أيضاً. غير أن مشاركين آخرين أشاروا إلى فائدة المضاربة في توفير السيولة للأسواق.

٥٦- وتركزت المناقشات على القضايا التالية:

(أ) المضاربة الناجمة عن التلاعب، والمضاربة المفرطة، والوسائل التي يمكن بها معالجة مشكلة التقلب المفرط الناشئة عن ذلك؛

(ب) الحاجة إلى تنويع قطاع الإنتاج أو القاعدة الاقتصادية؛

(ج) قضية التعريفات.

١- المضاربة والتلاعب بالأسواق

٥٧- أشار الخبراء إلى أن المستويات الأدنى من المضاربة، ربما في حدود ٣٥ في المائة (أو، على أبعد تقدير، أقل من ٥٠ في المائة) من الحجم الإجمالي للسوق قد تكون أفضل من مستويات مضاربة نسبتها ٨٠ في المائة، كما كان الحال في الماضي القريب. وأجرى الخبراء تمييزاً نسبياً بين "التلاعب بالسوق" و"المضاربة المفرطة"، وكلاهما ينطويان على إمكانية تشويه الأسعار وزيادة تقلبها.

٥٨- و"التلاعب بالسوق" هو نوع من المضاربة يقوم به تجار سوق كبار قد يسعون، استناداً إلى معرفتهم بأساسيات السوق، إلى اتخاذ أوضاع تجارية (طويلة أو قصيرة الأجل) بهدف التحكم في توقعات تجار أو منتجين أو مستهلكين آخرين للسلع الأساسية بخصوص الأسعار في الأجل القصير. وإن عدم تماثل المعلومات قد يمكِّن الشركات التجارية الأكبر حجماً من الاستفادة من المواقف الاعتسافية الاحتمالية لتضخيم حركات الأسعار لصالحها (مثلاً، البيع مقدماً في أوقات الوفرة أو الشراء في أوقات النقص). أما "المضاربة المفرطة" فتشير إلى المشاركين في الأسواق الذين ليس لهم من دور في هذه الأسواق سوى كونهم مستثمرين. فهذه الأطراف الفاعلة قد "لا تعبأ" بنتائج ما تقوم به من أنشطة مضاربة، باستثناء ما يتعلق بالربحية المحتملة، أو بخلاف ذلك، بصفقاتها هي.

٥٩- وأشير إلى وجوب معالجة سبب كل من التلاعب بالسوق والمضاربة المفرطة وأثرهما بقدر ما يتيح ذلك كبح بعض آثار التقلب المفرطة. وقد يكون من الممكن تحقيق ذلك بالحد من عدد العقود التي يتداولها المضاربون، والحد من وظائف بورصات السلع الأساسية في مجالي التحوط وتحديد الأسعار بالاتفاق بين المشتري والبائع، أو وضع طريقة لفرض ضريبة على نشاط المضاربة، وهو ما اقترحته بعض الأوساط الأكاديمية.

٦٠- وأشير إلى أمثلة محددة عن التقلبات المفرطة، ومنها تغير سعر النفط بنسبة ٢٥ في المائة خلال يوم واحد عندما كانت سوق النفط في أوج تقلبها خلال الأزمة المالية.

٦١- وأشير إلى أنه قد يلزم القيام بإصلاح في الأسواق من أجل التغلب على مشكلة السعي إلى تحقيق هامش ربح من جانب المضاربين (ما يسمى "تجار السماع") الذين قد لا يهتمون إلا بالعائد المالي دون أن يعيروا سلسلة التوريد المصاحِبة وما ينشأ عن ذلك من قضايا تتعلق بأسباب العيش أي اهتمام. ويمكن التشجيع على إحداث تغيير ثقافي، يدعمه تعزيز الجهود التعاونية بين منتجي السلع الأساسية ومستهلكيها. وأشير إلى الاتفاقات السلعية الدولية المبرمة في السبعينات كنموذج محتمل لإقامة تعاون من هذا القبيل، قد لا ينطوي على إنشاء مخزونات احتياطية، ويراعي الواقع الراهن في السوق.

٢- تنويع القاعدة الاقتصادية

٦٢- أشير إلى أن إنتاج السلع الأساسية وحجم الصادرات يرتبطان ارتباطاً وثيقاً بالاحتمالات المرتقبة للتنمية في البلدان المعتمدة على السلع الأساسية. غير أن التنمية الفعلية نفسها في البلدان النامية المعتمدة على تصدير السلع الأساسية لم تكن متناسبة مع النمو الاقتصادي لقطاع السلع الأساسية وأدائه في تلك البلدان. وعليه، يشكل التنويع أحد العناصر الأساسية للتصدي لهذه المشكلة، ويمكن للبلدان أن تأخذ بسياسات تشجع على التنويع (تجهيز السلع الأساسية الخام/إضافة قيمة إليها أو إنتاج منتجات أكثر مرونة إزاء الدخل).

وأشار المندوبون إلى أمثلة عن النجاح الذي تحقق في عدد من البلدان التي تعتمد تدابير سياسات عامة لتعزيز احتمالات توفير قيمة مضافة في سلسلة توريد السلع الأساسية.

٦٣- وأبرز خبير آخر تزايد دور السياسات المتصلة بالتجارة في قطاع البستنة في أفريقيا. وتحدث بإسهاب عن استخدام السياسات والأدوات في تنمية هذا القطاع، بما في ذلك إيجاد بيئة مواتية للاستثمارات الحكومية، ودور القطاع الخاص، وتيسير الوصول إلى الائتمان، وخفض التكاليف، وتبسيط التقيد بالمعايير، فضلاً عن تهيئة الظروف اللازمة لمشاركة المنتجين الأفريقيين في مستويات أعلى من سلسلة القيم. وقد ازدهرت صادرات البستنة في عدة بلدان أفريقية، وبلغت الصادرات مليار دولار في كينيا وجنوب أفريقيا، و٣٠٠ مليون دولار في مصر وإثيوبيا والمغرب، و٧٠ مليون دولار في أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة. وهذا القطاع متطور نسبياً في غانا وزامبيا أيضاً، ويصدّر كل منهما، أساساً، الفواكه والخضار. وأشار الخبير، في العرض الذي قدمه عن حالة قطاع البستنة في كينيا، إلى بعض الصعوبات التي يواجهها القطاع، وبخاصة القيود في جانب العرض (مشكلات البنى التحتية، والافتقار إلى الائتمان الميسور الكلفة، والصعوبات التكنولوجية، والمعايير، والطاقة، والضرائب) وقضايا النفاذ إلى الأسواق.

٣- التدابير غير التعريفية

٦٤- تحدث الخبراء بشكل مستفيض عن ضرورة معالجة مسألة التدابير غير التعريفية في قطاع السلع الأساسية. وتطرق النقاش، بوجه خاص، إلى المشكلات المتصلة باستيفاء المعايير الصارمة وبالتالي، ضرورة ضمان معالجة مسألة المعايير المعالجة الصحيحة. وتحتاج البلدان النامية، بالفعل، إلى معرفة وفهم نوع المعايير العامة والخاصة التي ينبغي أن تتقيد بها. وتعد "بوابة مطالبات الاستدامة" التي أنشأها الأونكتاد (والممولة في إطار برنامج السلع الزراعية الأساسية للاتحاد الأوروبي لفائدة مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ) أداة مهمة في تدريب وتجهيز مصدّري تلك المجموعة للتقيد بتلك المعايير.

٦٥- وناقش المشاركون أيضاً ريع الموارد والطريقة التي يمكن بها، خاصةً، توجيه هذا الريع نحو تمويل برامج تنمية السلع الأساسية ووضع استراتيجيات تنمية وطنية. وأشار الخبراء إلى أن السلع الأساسية، في حد ذاتها، تمثل ثروة وقيمة وفرصة، ولكن عندما تكون هناك جهات "ساعية إلى الريع" تكون هناك "نقمة موارد" أيضاً.

ثانياً – المسائل التنظيمية

ألف – انتخاب أعضاء المكتب

٦٦- انتخب اجتماع الخبراء المتعدد السنوات، في جلسته العامة الافتتاحية، سعادة السيد غي – آلان إيمانوييل غوز (كوت ديفوار) رئيساً له والسيدة رينا سويمارنو (إندونيسيا) نائبة للرئيس – مقررة.

باء – إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٦٧- أقر اجتماع الخبراء المتعدد السنوات، في جلسته العامة الافتتاحية، جدول أعماله المؤقت (الوارد في الوثيقة TD/B/C.I/MEM.2/6). وكان جدول الأعمال كما يلي:

١- انتخاب أعضاء المكتب

٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٣- التطورات والتحديات التي تشهدها أسواق السلع الأساسية: الحالة الراهنة والصورة المرتقبة

٤- استعراض وتحديد الفرص المتاحة لتنويع مصفوفة الطاقة، بما في ذلك أنواع الطاقة المتجددة، مع إدراك احتياجات البلدان من أجل ضمان إقامة توازن سليم بين الأمن الغذائي والشواغل المتصلة بالطاقة

٥- السياسات والأدوات ذات الصلة بالتجارة وكيفية استخدامها لحل مشاكل السلع الأساسية

٦- السياسات الاستثمارية والمالية المتعلقة بالحصول على الموارد المالية اللازمة للتنمية المعتمدة على السلع الأساسية، بما في ذلك ما يتعلق بالحصول على المساعدة الإنمائية الرسمية، والمعونة من أجل التجارة، وغير ذلك من الإمكانيات

٧- اعتماد تقرير الاجتماع.

جيم – نتائج الدورة

٦٨- اتفق اجتماع الخبراء المتعدد السنوات، في جلسته العامة الختامية المعقودة يوم الخميس ٢٥ آذار/مارس ٢٠١٠، على أن يقدم الرئيس موجزاً للمناقشات (انظر الفصل الأول).

دال – اعتماد تقرير الاجتماع

٦٩- أذن اجتماع الخبراء المتعدد السنوات، في جلسته العامة الختامية أيضاً، لنائبة الرئيس – المقررة بأن تعد، تحت إشراف الرئيس، الصيغة النهائية للتقرير عقب اختتام الاجتماع.

مرفق

الحضور[٢]

١- حضر اجتماع الخبراء ممثلو الدول الأعضاء في الأونكتاد التالية أسماؤها:

الاتحاد الروسي
إثيوبيا
أذربيجان
الأرجنتين
الأردن
إسبانيا
ألمانيا
الإمارات العربية المتحدة
إندونيسيا
أنغولا
إيران (جمهورية - الإسلامية)
باراغواي
البحرين
البرازيل
بلجيكا
بنن
بولندا
تايلند
تركيا
تشاد
توغو
الجزائر
الجماهيرية العربية الليبية
الجمهورية الدومينيكية
الجمهورية العربية السورية
جمهورية لاو الديمقراطية
جنوب أفريقيا
رومانيا
زمبابوي
السلفادور
السنغال
سورينام
الصين
العراق
عمان
غانا
فرنسا
الفلبين
فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)
فنلندا
فييت نام
فبرص
الكاميرون
كوبا
كوت ديفوار
الكويت
ليسوتو
مالي
ماليزيا
المغرب
المكسيك
المملكة العربية السعودية
موريشيوس
ميانمار
ناميبيا
نيبال
نيجيريا
هايتي
الولايات المتحدة الأمريكية
اليمن

(٢) للاطلاع على قائمة المشاركين، انظر TD/B/C.I/MEM.2/Inf.2.

٢- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في الدورة:

الاتحاد الأفريقي
الصندوق المشترك للسلع الأساسية
السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي
الاتحاد الأوروبي
مجلس الحبوب الدولي
الفريق الدراسي الدولي المعني بالجوت
منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
منظمة البلدان المصدرة للنفط

٣- وكانت منظمة الأمم المتحدة التالية ممثلة في الدورة:

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

٤- وكانت الوكالات المتخصصة التالية وغيرها من المنظمات ذات الصلة ممثلة في الدورة:

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة
مجلس الحبوب الدولي
مكتب العمل الدولي
البنك الدولي

٥- وكانت المنظمتان غير الحكوميتين التاليتان ممثلتين في الدورة:

الفئة العامة

رابطة المهندسين العالمية
الرابطة العالمية لمتدربي وزملاء الأمم المتحدة السابقين

٦- ودُعي المسؤولون والخبراء التالية أسماؤهم لحضور اجتماع الخبراء:

(ترد أسماؤهم وفق الترتيب الزمني للمداخلة)

Mr. Andrey Kuleshov, Chief Projects Officer, Common Fund for Commodities
Mr. David Hallam, Commodities and Trade Division, Food and Agriculture Organization of the United Nations, Rome
Mr. Etsuo Kitahara, Executive Director, International Grains Council, London
Mr. Christopher L. Gilbert Ph.D, Professor of Economics, University of Trento, Italy
Mr. Curtis Stewart, Head of Economics and Environment, International Lead and Zinc Study Group, Lisbon
Mr. Benoit Lioud, Head of Analysis, Mercuria Energy Trading SA, Switzerland
Mr. Ludwig Hachfeld, Litasco SA, Switzerland
Mr. Mae-Wan Ho, Director, Institute of Science in Society, London

Mr. John Gault, President, John Gault SA and Associate Fellow, Geneva Centre for Security Policy, Geneva

Mr. Thierno Tall, Director, African Biofuels and Renewable Energy Fund, ECOWAS Bank for Investment and Development, Lomé

Mr. Giacomo Luciani, Director, Gulf Research Centre Foundation, Geneva Office

Mr. Marc Auboin, Counsellor, Trade and Finance and Trade Facilitation Division, World Trade Organization, Geneva

Ms. Machiko Nissanke Ph.D, SOAS, Professor, University of London

Mr. Adrian Hewitt, Head of the ODI Fellowship Scheme and Research Fellow, Overseas Development Institute, London

Mr. Stephen Mbithi Ph.D, Fresh Produce Exporters Association of Kenya, Nairobi

Mr. John R. Gagain, Director of Global Studies of the Fundación Global y Desarrollo, Dominican Republic

Mr. Vincente Yu, Programme Coordinator of the Global Governance for Development Programme, South Centre, Geneva